نشرة صندوق النقد الدولي

فحص سلامة الاقتصاد

المملكة المتحدة قد تلجأ إلى تيسير السياسة النقدية وتخفيف قيود الائتمان دعماً للنمو

متسوقون في لندن، المملكة المتحدة: يحتاج الاقتصاد إلى سياسات لدعم الطلب من أجل تحقيق النمو.(الصورة: Carl Court/AFP)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٢٢ مايو ٢٠١٢

- نظرا لثبات التضخم، فالمجال متاح لمزيد من التيسير في السياسة النقدية
- الإنفاق على البنية التحتية دون التأثير على الموازنة يمكن أن يساهم في تعافي الاقتصاد
- أحد الأولويات إحكام الرقابة على القطاع المالي

في ختام الفحص السنوي الذي أجراه الصندوق على صحة الاقتصاد البريطاني، قال خبراء الصندوق المشاركون إن مصداقية المملكة المتحدة تعززت رغم ازدياد عدم اليقين على مستوى العالم بفضل المنهج الذي اعتمدته في تخفيض مستويات الديون لكي تصل الموازنة العامة إلى مسار أكثر قابلية للاستمرار.

وقال الصندوق إنه قد يلزم اللجوء إلى مزيد من التيسير النقدي والائتماني وإدخال تحسينات نوعية على إجراءات التقشف المالي، للتعجيل بسد فجوة الناتج والحد من مخاطر حدوث خسارة دائمة فيه.

وقال الصندوق إن ثقة الأعمال والمستهلكين لا تزال ضعيفة رغم التقدم الذي حققه هذا البلد الجزري الذي يمثل مركزا ماليا لأوروبا في استعادة توازن الاقتصاد من أجل زيادة الاستثمارات والطلب الخارجي.

وأثناء مؤتمر صحفي عُقد في لندن، صرحت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، بأنه "إذا لم يستطع الاقتصاد استرداد عافيته، ينبغي النظر في تخفيف قيود المالية العامة. وسيتعين أن تركز التدابير المعتمدة في هذا الخصوص على دعم النمو وتشجيع توظيف العمالة. فتأجيل التقشف المالي في هذه الظروف سيكون بمثابة توظيف جيد لمصداقية سياسة ومؤسسات المالية العامة في المملكة المتحدة والتي استطاعت الحصول عليها بجهد شاق."

الوظائف والوظائف والوظائف

وقال الصندوق إن البطالة لا تزال شديدة الارتفاع عند معدل ٨,٢%، مع بقاء عدد كبير من الشباب بدون عمل، في الوقت الذي تحسنت فيه الأوضاع في أسواق العمل وبالرغم من تراجع البطالة في الشهور القليلة الماضية.

ويتوقع الصندوق انتعاش النمو في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، استنادا إلى انحسار صدمات أسعار السلع وتراجع الضغوط في منطقة اليورو.

ولدعم التعافي الاقتصادي، ينبغي تركيز سياسات القطاع المالي على تقوية الميزانيات العمومية عن طريق بناء رأس المال بدلا من تخفيض الأصول.

وقد اعتمدت الحكومة مؤخرا تدابير لتخفيف قيود الائتمان لكل من الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأعلنت الحكومة أنها تنوي إعطاء دفعة إضافية للائتمان المقدم لمؤسسات الأعمال، ومشروعات الإسكان والبنية التحتية، وهو ما رحب به الصندوق.

ومع انخفاض معدل النمو في المملكة المتحدة، يعتبر إبطاء تخفيض الديون الحكومية وعجز الموازنة العامة إجراء منطقيا لهذا العام والعام القادم. وقد اتخذت الحكومة خطوات على مدار العام الماضي لكي يصبح تخفيض الديون والعجز أكثر دعما للنمو من خلال تقييد الأجور التي يتقاضاها موظفو القطاع العام لإفساح المجال أمام زيادة الإنفاق على البنية التحتية.

ويمكن إيجاد الحيز المالي المطلوب للإنفاق باتخاذ تدابير أكثر دعما للنمو تتمثل في إصلاح الضرائب العقارية وتقييد نمو المكافآت لموظفي القطاع العام، وتوجيه الإنفاق الاجتماعي إلى الشرائح الأشد احتياجا.

وسيتعين إعادة النظر في التقشف المالي المخطط إذا لم يكتسب النمو زخما أكبر وظل أقل بكثير من مستوى التنبؤات. وينبغي النظر في زيادة الإنفاق الحكومي إذا ما عجز التعافي الاقتصادي عن تحقيق الانطلاقة المنتظرة.

وللحفاظ على قوة مصداقية المالية العامة في المملكة المتحدة، ينبغي أن تكون أي تغييرات في الإنفاق جزءا من خطة متعددة السنوات تركز على زيادة تخفيض العجز المالي الهيكلي الكبير حين يكتسب الاقتصاد مزيدا من القوة.

إحكام الرقابة على الأسواق المالية

كانت إعادة بناء رؤوس الأموال المصرفية عملية بالغة القيمة على مدار السنوات القليلة الماضية نظرا لتقلب الأسواق المالية وارتفاع المخاطر الناشئة عن أزمة منطقة اليورو. وقد قال الصندوق إن تركيز الحكومة ملائم على زيادة رؤوس

الأموال المصرفية والحد من المدفوعات الإضافية وتوزيعات الارباح بدلا من بيع حجم كبير من الأصول وإعاقة تكوين رأس المال.

ومن الأولويات في هذا الخصوص إحكام الرقابة المالية وتقوية السلطة المالية على نطاق أوسع من المؤسسات المالية. وكما قال الصندوق في **تقييمه للقطاع المالي** في المملكة المتحدة لعام ٢٠١١، إن الرقابة عالية الجودة عامل أساسي لنجاح الهيكل الحكومي الجديد الذي سيتولى الإشراف على النظام المالي في البلاد.

ومع الدور الأساسي الذي تقوم به لندن في الأسواق المالية، أدت سياساتها إلى تشجيع زيادة رأس المال، وتمت تقوية الإشراف والرقابة الماليين، ويجري العمل على تعزيز القدرات للتعامل مع المؤسسات المالية التي تعتبر "أكبر من أن تفشل". ومن الضروري أن يكون التنظيم والرقابة الماليين على درجة كافية من القوة في مركز مالي عالمي مثل المملكة المتحدة التي يمثل استقرارها وسلامتها مطلبا عالميا للجميع.

وقال الصندوق إن المملكة المتحدة تحتاج إلى مزيد من الأدوات أيضا لمعالجة المخاطر في داخل النظام المالي ككل، وهو ما يسمى **السياسة الاحترازية الكلية.**

ومن المتوقع أن يناقش المجلس التنفيذي تقرير الصندوق بالكامل في شهر يوليو القادم.